مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962/E-ISSN 2572-0147
المجلد 07، العدد 02- ديسمبر 2020

OEB Univ. Publish.

دراسة تحليلية قياسية لأثر الإنفاق العام (نفقات التسيير ونفقات التجهيز) على التضخم في الجزائر خلال الفترة(1980-2018)

A standard analytical study For the effect of public expenditure (management and processing expenses) on inflation in Algeria (1980-2018)

ط.د.كفية قسميوري[1]*، أد.خنشور جمال

[1]جامعة محمد خيضر بسكرة، KafiaKas1@gmail.com

[2]جامعة محمد خيضر بسكرة، djamel.khenchour@univ-biskra.dz

تاريخ التسليم:2020/01/26 تاريخ المراجعة:2020/05/12 تاريخ القبول:2020/08/17

الملخص

جاءت هذه الدراسة لتحدد اثر الإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري على التضخم بالجزائر خلال الفترة (1980-2018)، ففي ظل النظريات الاقتصادية والدراسات التطبيقية المتعلقة بالإنفاق الحكومي هدفت الدراسة إلى إبراز طبيعة علاقة التضخم بنفقات التسيير والتجهيز في الاقتصاد الوطني، وخلصت الدراسة إلى أن كافة متغيرات النموذج القياسي الذي تم بناءه متكاملة من الدرجة الأولى، حيث أظهر نموذج تصحيح الخطأ (ECM) نتائج متباينة في الاتجاه ما بين تأثير طردي وآخر عكسي من الإنفاق الاستثماري والإنفاق الجاري نحو التضخم، وهو ما يفسر أن نمو النفقات العمومية المكثفة في قطاع البناء والأشغال العمومية أدت إلى ارتفاع مستويات الأسعار بالاقتصاد الجزائري، بينما يناقض إنفاقه الجاري في علاقته مع التضخم النظرية الاقتصادية، ما يعني وجود محددات أخرى تتحكم في التضخم.

الكلمات المفتاحية: تضخم، نفقات التسيير، نفقات التجهيز، تمويل بالتضخم.

التصنيفات Jel: E31, H5

Abstract

This study came to determine the effect of current and investment public spending on inflation in Algeria during the period 1980-2018. Under economic theories and applied studies on government spending, the study aimed to highlight the nature of the relation between inflation and the expenditure of management and processing in the national economy. The study concluded that all the variables of the standard model that was built are first-rate integrated, with the (ECM) showing different results in the direction between a positive and a reverse effect of investment spending and current spending toward inflation. This explains that the growth of the intensive public expenditure in the construction and public works sector in Algeria led to the rise of the prices levels, while its current spending in relation to inflation contrasts with economic theory, This means that there are other determinants that control inflation.

Keywords: Inflation, management expenses, processing expenses, inflationary financing

Jel Classification Codes: E31, H5

*المؤلف المراسل: كفية قسميوري: kafiakas1@gmail.com

1.مقدمة:

يعكس الإنفاق العام دور الحكومة في النشاط الاقتصادي لأي دولة، فهو أداة مهمة من أدوات السياسة المالية المستخدمة في تحقيق الاستقرار، كما تعتمد عليه الدولة في إنعاش الاقتصاد وتحفيز النمو، لذا يرى مختصو المالية العامة الحديثة أن تطور دور الدولة في الاقتصاد وتحملها لمسؤولية التعجيل في عملية التنمية، يعد أحد أسباب زيادة الإنفاق الحكومي، حيث أكدت مختلف الدراسات المتعلقة به الاتجاه العام لنموه في مختلف دول العالم، فأصبح موضوعه– التوسع في الإنفاق العام– وما يترتب عنه من علاقات مع باقي المتغيرات كالتضخم، واحدا من المواضيع الأكثر جدلية وذات الأهمية الخاصة، إذ أثبتت بعض الدراسات المالية أن التوسع المالي يؤدي إلى ظهور ضغوط تضخمية في الاقتصاد، في حين تقر بعض الدراسات أن هذا الأثر يختلف في الاتجاه ويتوقف على عدة اعتبارات كمستوى النشاط الاقتصادي بالدولة – ركود أو انتعاش اقتصادي–، ومدى مرونة الجهاز الإنتاجي خصوصا بالدول النامية؛

والجزائر كغيرها من هذه الدول أولت اهتمام كبير للإنفاق العام في سياستها الاقتصادية من أجل دفع عجلة التنمية بمخططات رباعية في فترة الثمانينات، إلا أنها شهدت في منتصف هذه الفترة أزمة، أدخلت البلاد في دوامة من اللاأمن واللاإستقرار سنوات التسعينات وخلقت نوع من الركود الاقتصادي، ولكن مع بداية الألفية الجديدة ومع تحسن الوضع تدريجيا بسبب ارتفاع أسعار البترول، تمكنت الجزائر من تحصيل إيرادات كبيرة، فقامت بسياسة مالية توسعية كمحاولة لدفع عجلة التنمية من جديد، والتي أدت إلى نمو كبير في الإنفاق العام وارتفاع معدّلاته بشقيه (الجاري والاستثماري)، ما أنعش الوضع الاقتصادي، لكن مع الآونة الأخيرة عرف الاقتصاد الجزائري عدة تقلبات ساهمت في ظهور أوضاع تضخمية، كما زادت من وتيرتها تزايد العجز في الموازنة العامة، خصوصا بعد تراجع أسعار النفط مما شكل صدمة حقيقية للاقتصاد الجزائري. ومما سبق فإن الإشكالية التي تحاول الورقة البحثية الإجابة عنها تتمثل في:

- **ما مدى تأثير الإنفاق الجاري (نفقات التسيير) والإنفاق الاستثماري (نفقات التجهيز) على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1980-2018)؟**

وحتى تسهل معالجة إشكالية الدراسة وكنتائج محتملة لحلها وضعنا هذه **<u>الفرضيات</u>**:

- إن الارتفاع المستمر في الإنفاق الجاري في ظل ثبات الإنتاجية، أدى إلى دفع الاقتصاد الجزائري باتجاه توسيع الفجوة بين الطلب الكلي والعرض الكلي، فساهم في رفع معدلات التضخم

☚ هناك علاقة عكسية بين الإنفاق الاستثماري (نفقات التجهيز) والتضخم بالجزائر، فبتوجيه الإنفاق العام نحو الاستثمار أدى ذلك إلى انخفاض نسبي في المستوى العام للأسعار.

❖ **الأهداف:** تهدف هذه الدارسة إلى:

- تسليط الضوء على ظاهرة التضخم والإنفاق العام وطبيعة العلاقة بينهما من الناحية النظرية.
- تحليل وقياس أثر الإنفاق العام بشقيه الجاري (نفقات التسيير) والاستثماري (نفقات التجهيز) على التضخم خلال الفترة 1980- 2018 بالجزائر.

❖ **المنهجية:** سيتم الاستعانة في هذه الدراسة بالمنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف وتفسير متغيرات الدراسة، وكذا تحليل بياناتها على مستوى الاقتصاد الجزائري، كما تم استخدام المنهج الكمي من خلال بناء نموذج اقتصادي قياسي لدراسة أثر نفقات التسيير والتجهيز على التضخم بمعطيات سنوية تقدر بـ:39 مشاهدة، وباستعمال برنامج eviews10

2.الدراسات النظرية والتطبيقية حول طبيعة العلاقة بين الإنفاق العام والتضخم:

لمعرفة طبيعة العلاقة بين الإنفاق العام والتضخم حسب النظريات والدراسات الأكاديمية، لابد أولا من تحديد ماهية هذين المتغيرين وأهم المفاهيم المتعلقة بهما، إذ يعد:

1.2.التضخم:من أهم الظواهر الاقتصادية التي تواجه أي اقتصاد في العالم، حيث حدد المفهوم البسيط له على انه زيادة كمية النقود بدرجة تنخفض معها قيمة النقود، أي الارتفاع المستمر في مستوى العام للأسعار مع بقاء الدخل ثابت. ويعرف بعض الاقتصاديين التضخم بأنه عبارة عن نقود كثيرة تطارد سلعاً قليلة **(الزبيدي، 2011، صفحة 33)**.

وقد تم تفسير أسباب التضخم في ثلاث عوامل أساسية هي **العامل النقدي** من خلال الزيادة في كمية النقود دون مقابل إنتاجي في النشاط الاقتصادي، و**العامل المالي** (دفع النفقة) من خلال تضخيم التكاليف سواء أجوراً أو أباحاً، وكذلك **عامل تضخم الطلب الكلي**(إنتاج كان أو استهلاك) خاصة في ظروف التوظيف الكامل **(حربي و عريقات، 1997، الصفحات 181-182)**.

2.2.الإنفاق العام: عرفت النفقة العمومية على أنها:" كم قابل للتقويم النقدي يأمر بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العام إشباعا لحاجة عامة" **(البطريق و آخرون، 2002، صفحة 169)**.

1.2.2التفسير الواقعي لظاهرة تزايد النفقات العامة:هناك أسباب تفسر الزيادة في الإنفاق العام، نوجز أهمها فيما يلي **(طاقة و العزاوي، 2007، الصفحات 43-48)**:

أ-الزيادة الظاهرية في النفقات العامة:هناك ثلاث أسباب هي:

❖ انخفاض قيمة النقود بسبب ارتفاع المستوى العام للأسعار؛

- ❖ اختلاف الفن المالي أو التغيير في قيد الحسابات المالية وفي أسلوب إعداد الموازنة؛
- ❖ زيادة السكان؛

ب-الزيادة الحقيقية في النفقات العامة: يمكن إرجاع أسباب هذه الزيادة إلى:

- ❖ تطور دور الدولة في الاقتصاد، وفي الدول النامية يمكن أن يضاف إلى هذا العامل توسعا آخر نتيجة تحمل هذه الدول لمسؤولية التعجيل في عملية التنمية الاقتصادية؛
- ❖ التطور والنمو الاقتصادي بفعل الزيادة في الدخل الوطني؛
- ❖ التطور الفني والتكنولوجي؛
- ❖ ازدياد النفقات العسكرية والحربية؛
- ❖ لجوء الدولة للاقتراض.

2.2.2تصنيف الإنفاق العام: لقد تنوعت تقسيماته وفق أسس عديدة، فحسب معيار الجهة الموجهة إليها الإنفاق العام فقسمت إلى (**عايب، 2010، الصفحات 107-109**):

- **الإنفاق الجاري (نفقات التسيير):** وهي نفقات عامة تضمن السير الحسن للمرافق العامة، وتشتمل على نفقات الخدمات العامة، ومرتبات وأجور الموظفين التي تعد الجزء الأهم فيها، بالإضافة إلى سداد فوائد الديون العامة وكذا الإعانات والمدفوعات التحويلية.
- **الإنفاق الاستثماري (نفقات التجهيز):** وهي نفقات عامة تخصص لتكوين رأس المال، حيث تهدف إلى تنمية الثروة الوطنية، وتشتمل على إجمالي تكوين رأس المال الثابت والتحويلات الرأسمالية إلى الداخل.

3.2: طبيعة العلاقة بين الإنفاق العام والتضخم حسب النظريات الاقتصادية والدراسات الأكاديمية: لقد حسمت النظرية الاقتصادية العلاقات السببية واتجاهاتها لأغلب الظواهر الاقتصادية، إلا أن بعض العلاقات لم تحسم فيها كالعلاقة بين الإنفاق العام والتضخم (**بوالكور، 2016، صفحة 44**)، فبالرغم من تركيز أغلب النظريات على تحليل كيفية تأثير الإنفاق العام على المستوى العام للأسعار، وإقرار الاقتصاديين على أن زيادة الإنفاق العام يعزز التضخم، إلا أن آخرون يرون أن الضغط التضخمي هو الذي يسبب نمو الإنفاق وتزايد النشاط الحكومي خاصة في البلدان النامية (**Torka, 2015, p. 01**). في حين تشير دراسات أخرى إلى عدم وجود علاقة سببية بينهما، إذن لم يتم الكشف عن طبيعة واتجاه هذه العلاقة من الناحية النظرية وكذا التطبيقية. على الرغم من أن أغلب المواقف النظرية والفروض التقليدية تشير إلى أن زيادة الإنفاق العام يؤدي إلى عدم استقرار الأسعار (**Nwaoha, 2008, p. 03**). حيث أقرت أن هذا الأثر يتحدد على ضوء:

1.3.2.تحديد الأثر حسب الهدف من الإنفاق العام وحجمه (التوسع المالي): إن التوسع في النفقات العامة كأسلوب لدعم الإنعاش الاقتصادي وعلاج الركود حسب ما اتفق عليه الجميع، يسبب التضخم تحت ظروف خاصة كالعمالة الكاملة وإنتاجية العمل إذ تدخل في هذه المقاربة "**نظرية التضخم الناشئ عن جذب الطلب**" التي تنص على أن التضخم يحصل نتيجة زيادة الطلب الكلي على العرض الكلي، حيث أكدت النظرية الكلاسيكية أن الزيادة السريعة لعرض النقود هي العامل المسبب لهذا التضخم **(كاظم، 2005، صفحة 246)**. بينما فسرها الفكر الكينزي بفائض النفقات الكلية على الإنتاج الكلي، ففي حالة وجود اقتصاد دون مستوى التشغيل الكامل، فإن زيادة الطلب الكلي نتيجة زيادة أحد مكوناته، سيؤدي في البداية إلى زيادة أكبر في الإنتاج الكلي مع حدوث ارتفاع ضئيل في الأسعار، لكن مع استمرار زيادة الإنفاق العام وباقتراب الاقتصاد من وضع التوظيف الكامل، تبدأ الاتجاهات التضخمية في الظهور **(بن يوسف، 2006-2007، الصفحات 24-28)**.

كما نجد بهذه المقاربة "**نظرية التضخم بدفع النفقة**"، والتي تنص على أن التضخم ينشأ بسبب ارتفاع التكاليف(نفقات التسيير) من خلال زيادة في الأجور، فبوجود النقابات العمالية القوية والقادرة على رفع أجور عمالها من خلال الضغط على الحكومة، تؤدي الزيادة السريعة في مستويات الأجور إلى ارتفاع مستويات الأسعار، عندما لا يصاحب الزيادة في الأجور زيادة في إنتاجية العمل **(الموسوي، 2005، صفحة 220)**.

2.3.2.تحديد الأثر حسب طريقة تمويل الإنفاق: إن سياسة تمويل الإنفاق العام عن طريق الإصدار النقدي يؤثر على المستوى العام للأسعار، فعندما تلجأ الدولة لتمويل نفقاتها عن طريق طبع ما تحتاج إليه من أوراق نقدية وإعطائها قوة إبراء الديون، تولد هذه الطريقة التمويلية أخطار تضخمية فادحة **(دراز و أيوب، 2002، صفحة 267)**، لكن كينز يرى أن التمويل التضخمي يؤدي إلى تشغيل الموارد الاقتصادية عن طريق زيادة الطلب الفعلي، الذي يتأثر بالإصدار النقدي الذي يؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة مما يحفز على زيادة الاستثمار والإنتاج، لذلك يقر بعض الاقتصاديون على أن هذه السياسة ضرورية للبلدان النامية حتى يرتفع بها التشغيل، لكن شريطة بناء جهاز إنتاجي مرن، لأنه في حالة عدم مرونة الجهاز الإنتاجي في ظل زيادة الطلب الكلي سوف يؤدي ذلك إلى ارتفاع معدلات التضخم **(عايب، 2010، صفحة 180)**.

4.2. طبيعة العلاقة بين الإنفاق العام والتضخم في الدراسات التطبيقية السابقة: كما هو الحال بالنسبة للدراسات النظرية، فنفس الشيء بالنسبة للدراسات التطبيقية لم تحض بالإجماع حول طبيعة هذه العلاقة، وفيما يلي أهم هذه الدراسات التي تناولت موضوع العلاقة بين هذين المتغيرين:

جدول رقم (01): أمثلة لأهم الدراسات السابقة حول طبيعة العلاقة بين الإنفاق العام والتضخم

الباحث	عنوان الدراسة	الهدف من الدراسة وأدواتها	أهم النتائج المتوصل إليها
عامر عمران كاظم (2005)	تحليل وقياس العلاقة بين الإنفاق العام والتضخم في العراق للمدة (1980-1996)	معرفة اتجاه سلوك العلاقة بين الإنفاق العام والتضخم في العراق خلال فترة الدراسة .	توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة سببية تتجه من الإنفاق العام إلى التضخم، إذ أن زيادة الإنفاق العام بـ1% : أدى إلى زيادة التضخم بـ1.83% خلال فترة الدراسة
نور الدين بوالكور (2016)	تحليل وقياس العلاقة بين الإنفاق الحكومي والتضخم في الجزائر على المدى الطويل (1970-2015)	هدفت هذه الورقة البحثية إلى تحليل العلاقة السببية بين هذين المتغيرين والمعبر عنها بـ: (EXP) والرقم القياسي للأسعار (CPI) في الأجلين القصير والطويل، باستخدام الأساليب القياسية الحديثة كاختبار التكامل المشترك، ونموذج تصحيح الخطأ وسببية جرانجر.	توصلت الدراسة إلى أن الإنفاق الحكومي (LEXP) والرقم القياسي لأسعار المستهلك (LCPI) على علاقة تكاملية مشتركة، وأن هناك علاقة سببية قصيرة وطويلة الأجل تتجه من الإنفاق الحكومي إلى التضخم، حيث أن زيادة الإنفاق الحكومي بـ1% : يؤدي إلى زيادة الرقم القياسي لأسعار المستهلك بـ:0.15 %في الجزائر .
Nwaoha & William Chimee (2008)	**An econometric analysis of the effect of puplic spending (recurrent & capital) on inflation in Nigeria (2006-1980)** تحليل قياسي لأثر الإنفاق العام (الجاري والرأسمالي) على التضخم في نيجيريا خلال الفترة (1980-2006)	هدفت الدراسة إلى قياس هذا الأثر من خلال إتباع خطوات التحليل القياسي التالية: اختبار ديكي فولر (ADF) للاستقرارية، ثم اختبار جوهانسن (Johansen) للتكامل المشترك و من ثم تقدير النموذج في النهاية	كافة متغيرات النموذج متكاملة من الدرجة1 عند المستوى5%، وجود 3 معادلات تكاملية ذات تكامل متزامن في المدى الطويل، وعليه اتجهت الدراسة إلى نموذج تصحيح الخطأ (ECM)بتحليل ديناميكي، وعند تقديره اتضح بعض التأخيرات (من1الى5) فأعطت نتائج متباينة في الاتجاه ما بين تأثير طردي وآخر عكسي من الإنفاق الجاري والرأسمالي نحو التضخم، وكان معامل التعديل المعدل $\bar{R}^2$ قد أخذ نسبة 93.1% هذا ما يدل أن هناك متغيرات أخرى تتحكم بنسبة عالية في تغيرات معدل التضخم

3.الدراسة التحليلية للإنفاق العام (نفقات التسيير، نفقات التجهيز) والتضخم بالجزائر خلال الفترة(1980-2018): قبل قياس اثر الإنفاق العام على التضخم في جانبها الإحصائي، سنقوم بتحليل مدلولاتها وذلك بتتبع مسار التطور ومعرفة التغيرات الحاصلة لكل منهما كما يلي:

1.3: التضخم:نلاحظ من الجدول رقم(01)أن معدل التضخم في فترة الثمانينات عرف تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض، حيث ارتفع وبصورة كبيرة سنة 1981مقارنة بسنة 1980 ليسجل 14.65%،

ومرد ذلك تبعات التضخم المكبوت الناجم عن النظام السعري الذي انتهجته السلطات الجزائرية في تسيير حركة الأسعار خلال فترة السبعينيات، أين حددت أربعة أنظمة للأسعار، لكن سرعان ما اضطرت الدولة إلى سحب هذه الإجراءات، لتغير نظام التسعير سنة 1983 إلى نظامين هما الأسعار المحددة مركزيا والأسعار المراقبة، وبالرغم من التراجع الذي عرفه التضخم خلال الفترة 1982-1984، إلا أنه لم يلبث أن ارتفع من جديد ليصل إلى حدود 10.5% و12.3% خلال سنتي 1985 و1986 على الترتيب، ويرجع ذلك إلى الإختلالات التي أحدثها جهاز التنظيم المركزي للأسعار، وتدني أسعار النفط سنة 1986 بسبب الأزمة التي أدت إلى ركود اقتصادي؛

فلجأت الدولة إلى تطبيق إصلاحات جذرية، انعكست نوعا ما على استقرار الأسعار وأدت إلى انخفاضها إلى7.44%،5.91%، 9.30%خلال السنوات 1987 و1988 و1989 على التوالي، حيث قسم قانون الأسعار لسنة 1989 المنتجات إلى ثلاث أصناف كل حسب سعرها، غير أن عملية الإصلاحات هذه انطلقت في ظروف تميزت بتشدد الضغوط المالية الخارجية، مما استوجب التحول من الاقتصاد المركزي المخطط إلى اقتصاد السوق، لذا أخذت السلطات العمومية على عاتقها وضع نظام جديد للأسعار بداية من 1990 **(بن يوسف، 2006-2007، صفحة 47)**.

فارتفع معدل التضخم إلى مستوى قياسي31.7% سنة 1992 وهو أعلى معدل مسجل في تاريخ الاقتصاد النقدي الجزائري، ويرجع هذا الارتفاع إلى دعم السلطات للنشاط الاقتصادي بإتباع سياسة مالية توسعية مما أدى إلى حدوث عجز موازني، فأثرت هذه السياسة على التطورات النقدية بسبب إصدار النقد لتغطية ذلك العجز، حيث أن معدل نمو M2 قدر سنتي1992-1993على التوالي بـ23.9%و21.5%، كما عرف معدل التضخم ارتفاعا آخر سنة 1994 بداية بتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي مع مؤسسات النقد الدولية، إذ انتقل من 20.5%سنة 1993إلى29.8 %سنة 1995، وهذا الارتفاع كان نتيجة لتخفيض قيمة الدينار الجزائري في افريل 1994 بنسبة40.17%؛

أما بعد سنة1995 فنلاحظ انخفاض ملحوظ في معدل التضخم، حيث سجل في نهاية التسعينات نسبة2.6%، وهذه النتائج تحققت بفضل برنامج الإصلاح الاقتصادي، كما تزامنت مع سياسة تحرير الأسعار خاصة بنهاية1997، أين أصبحت معظمها حرة والغي الدعم الحكومي على مجموعة كبيرة من السلع الاستهلاكية **(ضيف، 2014-2015، الصفحات 176-177)**.

وعرفت سنة 2000 أدنى مستوى لمعدل التضخم بعد تحرير الأسعار إذ بلغ 0.33%، ليعود إلى الارتفاع مباشرة سنة2001 حيث بلغ 4.2 %، ومرد ذلك لارتفاع نمو الكتلة النقدية (المجمع النقديM_2 الذي بلغ22.2%) بسبب الزيادة في الأرصدة النقدية الصافية الخارجية، وتزامنت هذه

الفترة مع تطبيق سياسة مالية توسعية من خلال إطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي سنة 2001، مما أدى إلى تزايد نفقات الموازنة التي ترتب عنها ارتفاع معدل التضخم **(طيبة، 2014، صفحة 28)**.

ليسجل انخفاضا سنة 2002 بلغ 1.42% وهذا راجع إلى زيادة معدل نمو الدخل في القطاع الفلاحي وإتباع الدولة سياسة نقدية تتركز على وضع حدود لنمو الكتلة النقدية وتقييد توزيع القروض للاقتصاد، لكن مع تكييف العرض مع الطلب عن طريق زيادة معتبرة في الواردات، أدى إلى ارتفاع التضخم بالجزائر خلال 2003 و2004، أين شهدت فيها الجزائر فضائح فساد واختلاس مالي من العيار الثقيل (إفلاس بنك الخليفة، البنك الخارجي الصناعي)؛

بينما انخفض وليستقر نسبيا بين 2005–2006 بسبب الصرامة في تطبيق السياسة النقدية، لكن بما أن سنة 2005عرفت قفزة نوعية في مجال تخصيص غلاف مالي كبير في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، أدى إلى عدم قدرة العرض الكلي على مواجهة الطلب الكلي فظهرت في شكل نزعة تضخمية محسوسة سنتي 2007 و2008، ليرتفع معدل التضخم سنة 2009 الى5.74% وهو نتيجة حتمية لنمو النفقات المكثفة في قطاع البناء والأشغال العمومية، إضافة إلى ارتفاع التضخم المستورد **(تقرير بنك الجزائر، 2015، صفحة 10)**.

ومع بداية عام 2010 انخفض معدل التضخم إلى3.91% نتيجة إلغاء كافة القروض الاستهلاكية، فتراجعت مستويات الطلب المحلي، بالإضافة إلى تراجع الأسعار العالمية للسلع الأساسية، ثم عاودت وتيرة التضخم إلى الارتفاع ليصل إلى مستوى قياسي له خلال الألفية الجديدة سنة 2012 أين بلغ 8.5% ويعود ذلك لإرتفاع الإنفاق الحكومي في قطاعات غير إنتاجية (إنتاج غير مادي)، وارتفاع الكتلة الأجرية وأسعار المنتجات الفلاحية المستوردة، أما سنتي 2013 و2014 فقد سجلت معدلات التضخم انخفاضا، بسبب تطبيق سياسة نقدية صارمة، حيث ادخل بنك الجزائر ابتداء من منتصف جانفي 2013 أداة جديدة لسياسة النقدية وهي استرجاع السيولة لستة أشهر بمعدل تسعيرة قدرها 1.5% بهدف امتصاص أكثر لسيولة البنوك **(ناصور، 2013–2014، صفحة 220)**.

وبعد التراجع المعتبر لمعدل التضخم عاد نحو الارتفاع ليصل 6.4% سنة 2016 حيث أشار تقرير بنك الجزائر لـ: 2016 إلى أن هذا الارتفاع لا يعزى إلى المحددات التقليدية للتضخم بل إلى عيوب في التنظيم بالأسواق، لكن مع السنتين الأخيرتين شهدت هذه الأسواق انخفاضا طفيفا في أسعار بعض المنتجات والمواد الغذائية الطازجة، أدى ذلك إلى انخفاضه إلى 4.45% سنة 2018.

2.3.الإنفاق العام: من خلال تحليلنا لمعطيات الجدول(01) نلاحظ أن النفقات العامة قد عرفت ارتفاعا ملحوظا خلال بداية الفترة، حيث انتقل حجمها وتضاعف من44016 مليون دج سنة 1980 إلى99841 مليون دج سنة 1985، وهي الفترة التي تمثل قيام الجزائر بتطبيق المخطط الرباعي الأول1980–1984، والذي مثل مرحلة انطلاق نحو التخطيط للإنتاج، من خلال إعادة هيكلة

المؤسسات الاقتصادية والمزارع، فازداد حجم الإنفاق العام بارتفاع نفقات التجهيز والتي انتقلت حصتها من إجمالي النفقات العامة من 39.14%سنة 1980إلى45.25%سنة1985 في حين عرفت نفقات التسيير نوعا من الانخفاض من60.86% سنة 1980إلى 54,75%سنة 1985، حيث اتخذت عدة إجراءات للحد من حجم الواردات والتبعية الاقتصادية والديون الخارجية، فتم تطبيق بعض الإصلاحات الأساسية لمحاولة تغيير النموذج التنموي، وذلك بالاهتمام بالقطاع الزراعي وتمويله لمواجهة ندرة المواد الاستهلاكية (**عط الله، 2014-2015، الصفحات 270-271**).

لكن مع نهاية الثمانينات وبداية التسعينات تراجعت وتيرة نمو الإنفاق العام مقارنة بالفترة السابقة، حيث نلاحظ تطور بطئ في حجمه من101817 مليون دج سنة 1986 إلى 136500 مليون دج سنة 1990، ومرد ذلك الأزمة الاقتصادية الحادة التي واجهت الجزائر سنة 1986، وضعف القدرة التمويلية لها بسبب انخفاض أسعار المحروقات فتراجعت إيراداتها، الأمر الذي أجبر الدولة على الدخول في مفاوضات مع المؤسسات المالية الدولية وتبني إصلاحات اقتصادية ومالية من أجل الحصول على قروض لتغطية عجز الموازنة العامة وتمويل إنفاقها العام، من خلال تبنيها لبرنامج التثبيت الاقتصادي الأول (1989-1990) وبرنامج التثبيت الاقتصادي الثاني (1991-1992)للحصول على الأموال الكافية لبعث الاستقرار الاقتصادي، لكن شريطة تنفيذ سياسات تقشفية مقترحة من طرف صندوق النقد الدولي، من خلال الضغط على النفقات العامة، أين تم تخفيضها في شقها المتعلق بالتجهيز في مجال الاستثمارات العمومية والقروض المقدمة للمؤسسات، حيث بلغت قيمتها 58300 مليون دج سنة 1991 (**مقراني، 2014-2015، صفحة 97**).

لكن ما فتئت أن عاودت الحصيلة الإجمالية للنفقات الارتفاع سنة 1994 بسبب عدم القدرة على تخفيض نفقات التسيير لما لها من خصوصية، وهذا ما دفع بالدولة للجوء للمرة الثالثة لصندوق النقد الدولي لطلب المساعدات بغية تصحيح الاختلالات الهيكلية، وذلك في إطار برنامج التثبيت الاقتصادي الثالث(1994-1995) والرامي إلى تقليص الإنفاق العام من خلال رفع أشكال الدعم الحكومي، وتقليص نفقات التوظيف والمستخدمين....الخ، وهذا ليؤكد تراجع دور الدولة في النشاط الاقتصادي لصالح آليات السوق؛

فتواصلت برامج الإصلاح الاقتصادي وتواصلت معها سياسة التقشف في جانب النفقات العامة، من خلال برنامج التصحيح الهيكلي (1995-1998)حيث تواصل رفع الدعم إلى غاية الوصول إلى التحرير الكامل للأسعار، وتواصل كذلك القضاء على عجز الموازنة العامة، بتقليص النفقات العامة (خصوصا نفقات التجهيز والتي قدرت نسبتها 19,44% من إجمالي النفقات مقابل 80.56 %من نفقات التسيير سنة 1999- أعلى نسبة لها-) لكن هذا مقابل خفض معدل التشغيل؛

ومع بداية الألفية الجديدة شهد الإنفاق العام في الجزائر تطورا ملحوظا مقارنة بالفترات السابقة، حيث عرف قفزة كبيرة بسبب تحسن الوضعية المالية، نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات وبذلك تحولت السياسة الاقتصادية إلى سياسة توسعية في الإنفاق العام، قصد الخروج من تبعات الأزمة التي مرت بها البلاد، ومن أجل ذلك تم إقرار برامج خماسية ضخمة (**كبداني، 2012-2013، صفحة 251**):

جاء الأول باسم **برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)**: والذي خصص له غلاف مالي قدره 525 مليار دج، قبل أن يصبح غلافه المالي النهائي حوالي 1216 مليار دج.

ثم الثاني سمي **بالبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)**:خصص له غلاف مالي ضخم قدر بـ 9.680 مليار دينار، وكان يهدف إلى تدعيم البنية التحتية .

وأخيرا **برنامج تعزيز وتوطيد النمو الاقتصادي(2010-2014)**:أين خصص له قوام مالي إجمالي ضخم قدره 21.214 مليار دج وهدف إلى استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها.

والملاحظ خلال هذه الفترات ارتفاع معدلات الإنفاق العام في شقيه، لكن رصدت المبالغ الكبيرة في نفقات التسيير حيث نجد أن نسبة هذه الأخيرة بلغت ما يقارب63.99% من إجمالي النفقات سنة 2014، مسجلة بذلك مبلغ قدر بـ: 4476700 مليون دج، وهو ما يدل على الزيادات الكبيرة المرصودة لأجور الموظفين، والتوسع الكبير في الخدمات الاجتماعية والتعليمية والصحية؛

لكن مع انهيار أسعار النفط منتصف 2014 تراجعت الإيرادات النفطية، ما أضعف إلى حد كبير أرصدة المالية العامة، فزاد تدهور وضعها والذي أضعفته زيادة الإنفاق في أعقاب الربيع العربي، واستنفاذ شبه تام للوفورات المالية، فبدأت الاحتياطيات الرسمية بالانكماش، الأمر الذي دعى إلى إتباع سياسة ترشيد الإنفاق العام، لكن لم تكن إجراءات السياسة المالية المتخذة في 2015 كافية، فدعت ميزانية 2016 إلى التخفيض الحاد له، فشرعت السلطات في بعض الإصلاحات، لتتراجع وتيرة نمو الإنفاق الإجمالي من 7383600 مليون دج في2016 إلى 6883200مليون دج في2017، لكن عاودت الارتفاع في 2018 بسبب زيادة نفقات التجهيز بـ:1752100 مليون دج.

4. الدراسة القياسية لأثر الإنفاق العام على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1980-2018)

سنتطرق في هذا المحور إلى دراسة أثر نفقات التسيير ونفقات التجهيز على التضخم بالجزائر من خلال بناء نموذج اقتصادي قياسي باستخدام برنامج eviews10على النحو التالي:

1.4.دراسة استقرارية السلاسل الزمنية: سنقوم هنا بتحليل السلاسل الزمنية بواسطة اختبار ADF. **بحيث نرمز لمتغيرات الدراسة بـــ:**

- نرمز لنفقات التسيير بـ:DG وباللوغاريتم **LDG**
- نرمز لنفقات التجهيز بـ:DE وباللوغاريتم**LDE**
- نرمز للتضخم بـ: INF وباللوغاريتم**LINF**

1.1.4.دراسة استقرارية سلسلة نفقات التسيير LDG في الجزائر

أ- **اختبار معنوية معاملات الانحدار الذاتي للسلسلة (LDG):** تكون السلسلة LDG مستقرة إذا كانت معاملات دالة ارتباطها معنوية لا تختلف عن0 من أجل K>0، حيث:

الشكل رقم (01):الشكل البياني للسلسلة (LDG)

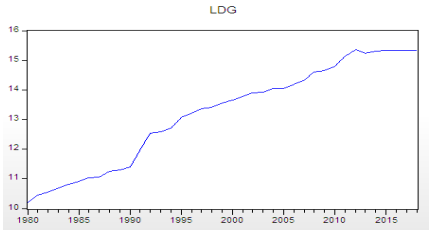

الشكل رقم(02): دالة الارتباط الذاتي للسلسلة LDG

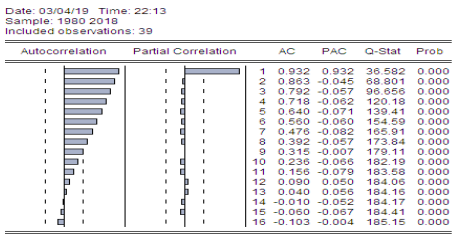

المصدر: من إعداد الباحثين باستعمال برنامج eviews10

نلاحظ من خلال الشكل(01) أن السلسلة تتزايد عبر الزمن مما يوحي لنا أن السلسلة غير مستقرة،بينما نلاحظ من خلال الشكل(02) أن معظم معاملات الارتباط الذاتي من أجل كل الفجوات K معنويا تختلف عن الصفر(خارج مجال الثقة)، مما يوحي لنا أن السلسلة غير مستقرة. وللتأكد أكثر نقوم باختبار "ديكي فولر المطور" ADF للسلسلة.

ب- **اختبار ديكي فولر المطور للسلسلة LDG** بالاعتماد على الاختيار (option) الآلي

تقدير النموذج 5 : اختبار وجود الحد الثابت (C):اختبار الفرضية **(H_0 : C=0)**

الجدول رقم(03) : نتائج اختبار ADF للسلسة LDG

النماذج	فرضية العدم	القيمة المحسوبة	القرار
النموذج 5	**(H_0 : C=0)**	2.59	نرفض الفرضية H_0

المصدر: من إعداد الباحثين باستعمال برامج eviews10 .

من خلال نتائج الجدول أعلاه يتضح أن إحصائية ستيودنت المحسوبة للحد الثابت أكبر بالقيمة المطلقة من القيم المجدولة عند مستوى معنوية 5%، نرفض الفرضيةH_0: (C=0) أي أن "**الحد الثابت معنوي**"، ومنه ننتقل إلى اختبار جذر الوحدة في نفس النموذج:

اختبار وجود جذر الوحدة (ϕ_1): إختبار الفرضيةϕ_1 =1 **: H_0**

الجدول رقم (04) : نتائج اختبار ADF للسلسة LDG

المتغيرة	فرضية العدم	القيمة المجدولة		القيمة المحسوبة	الاحتمال	القرار
LDG	ϕ_1 =1	−3.61	%1	−1.80	**0.35**	**نقبل H_0**
		−2.94	%5			
		−2.60	%10			

المصدر: من إعداد الباحثين باستعمال برامج eviews10 .

نلاحظ من خلال الجدول رقم (03)أن الاحتمالية 0.35 أكبر من0.05 وبالتالي نقبل الفرضية H_0 و**النموذج يحوي جذر الوحدة** بالإضافة إلى أن القيمة المحسوبة للاختبار ADF أكبر من القيمة المجدولة وعليه نقبل الفرضية H_0 التي تنص على وجود جذر الوحدة في السلسة. إذن **فالسلسلة غير مستقرة ومن نوع DS** وللعمل على استقرارها نقوم بإجراء الفروقات الأولى.

وبعد إجراء الفروقات، أظهرت نتائج اختبار **ديكي فولر المطور** على السلسلة DLDG وجود الثابت**c** وعدم وجود مركبة الاتجاه العام في حين أن هذا الأخير لا يحتوي على الجذر الأحادي وعليه فهي مستقرة عند الفرق الأول I(1).

2.1.4. دراسة استقرارية سلسلة نفقات التجهيز LDE في الجزائر

أ- اختبار معنوية معاملات الانحدار الذاتي للسلسلة (LDE)

الشكل رقم (03):الشكل البياني للسلسلة (LDE)

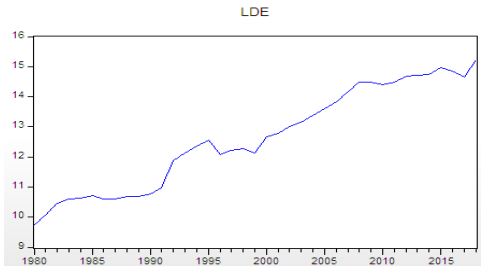

الشكل رقم (04): دالة الارتباط الذاتي للسلسة (LDE)

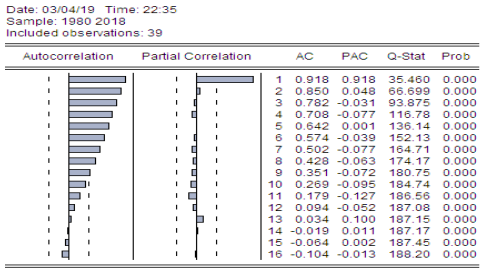

المصدر: من إعداد الباحثين باستعمال برنامجeviews10

نلاحظ من خلال الشكل البياني (03) أن السلسلة تتزايد عبر الزمن مما يوحي لنا أن السلسلة غير مستقرة .بينما نلاحظ من خلال الشكل (04) أن معظم معاملات الارتباط الذاتي من أجل كل الفجوات K معنويا تختلف عن الصفر(خارج مجال الثقة)، مما يوحي لنا أن السلسلة غير مستقرة. وللتأكد أكثر نقوم باختبار "**ديكي فولر المطور**"ADF للسلسلة

ب-اختبار ديكي فولر المطور للسلسلة LDE

تقدير النموذج 6 : اختبار وجود مركبة الاتجاه العام (b):اختبار الفرضية ($H_0 : b=0$)

الجدول رقم(05) : نتائج اختبار ADF للسلسة LDE

النماذج	معلمات النموذج	القيمة المحسوبة	القرار
النموذج 6	الاتجاه العام	2.32	نرفض الفرضية H_0

المصدر: من اعداد الباحثين باستعمال برامج eviews10 .

من الجدول يتضح أن إحصائية ستيودنت المحسوبة لمعامل الاتجاه العام اكبر بالقيمة المطلقة من القيم المجدولة عند مستوى معنوية 5%، نرفض الفرضية (H_0:b=0) أي أن "**معامل الاتجاه العام معنوي**"، ومنه ننتقل إلى اختبار جذر الوحدة في نفس النموذج:

اختبار وجود جذر الوحدة (ϕ_1): إختبار الفرضية ϕ_1 =1 **: H_0**

الجدول رقم (06): نتائج اختبار ADF للسلسة LDE

المتغيرة	فرضية العدم	القيمة المجدولة		القيمة المحسوبة	الاحتمال	القرار
LDE	ϕ_1 =1	-4.21	%1	−2.43	**0.39**	**نقبل H_0**
		−3.53	%5			
		−3.19	%10			

المصدر: من إعداد الباحثين باستعمال برامج eviews10 .

نلاحظ من خلال الجدول رقم (03) أن الاحتمالية 0.39 أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل الفرضية H_0 و**النموذج يحوي جذر الوحدة** بالإضافة إلى أن القيمة المحسوبة للاختبار ADF أكبر من القيمة المجدولة، وعليه نقبل الفرضية H_0 التي تنص على وجود جذر الوحدة في السلسة. وعليه **فالسلسلة غير مستقرة ومن نوع DS** وللعمل على استقرارها نقوم بإجراء الفروقات الأولى.

وبعد إجراء الفروقات، أظهرت نتائج اختبار ADF على السلسلة DLDE وجود الثابت**c** وعدم وجود مركبة الاتجاه العام في حين أن هذا الأخير لا يحتوي على الجذر الأحادي وعليه فهي مستقرة عند الفرق الأول I(1).

3.1.4.دراسة استقرارية سلسلة التضخمLINF في الجزائر

أ- اختبار معنوية معاملات الانحدار الذاتي للسلسلة (LINF):

الشكل رقم (05):الشكل البياني للسلسلة (LINF)

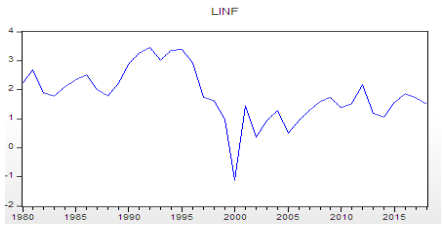

الشكل رقم(06): دالة الارتباط الذاتي للسلسة LINF

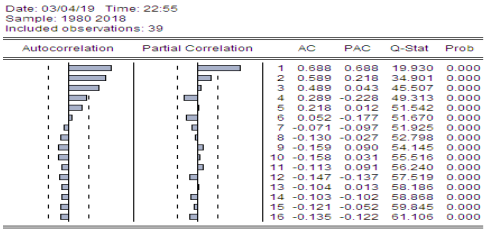

المصدر: من اعداد الباحثين باستعمال برنامج eviews10

نلاحظ من خلال الشكل البياني (01) أن السلسلة تتزايد عبر الزمن مما يوحي لنا أن السلسلة غير مستقرة.بينما نلاحظ من خلال الشكل (02) أن معظم معاملات الارتباط الذاتي من أجل كل

الفجوات K معنويا تختلف عن الصفر(خارج مجال الثقة)، مما يوحي لنا أن السلسلة غير مستقرة. وللتأكد أكثر نقوم باختبار "**ديكي فولر المطور**"ADF للسلسلة.

ب-اختبار ديكي فولر المطور للسلسلة LINF: بالاعتماد على الاختيار (option) الآلي.

تقدير النموذج 5 : اختبار وجود مركبة الاتجاه العام (b):اختبار الفرضية **(H_0 : C=0)**

الجدول رقم(07) : نتائج اختبار ADF للسلسة LINF

النماذج	فرضية العدم	القيمة المحسوبة	القرار
النموذج 5	**(H_0 : C=0)**	2.21	نرفض الفرضية H_0

المصدر: من إعداد الباحثين باستعمال برامج eviews10.

من خلال نتائج الجدول يتضح أن إحصائية ستيودنت المحسوبة للحد الثابت اكبر بالقيمة المطلقة من القيم المجدولة عند مستوى معنوية 5%، نرفض الفرضية (H_0:C=0) أي أن "**الحد الثابت معنوي**"، ومنه ننتقل إلى اختبار جذر الوحدة في نفس النموذج:

اختبار وجود جذر الوحدة (ϕ_1): إختبار الفرضية1= ϕ_1 **: H_0**

الجدول رقم (08): نتائج اختبار ADF للسلسة LINF

المتغيرة	فرضية العدم	القيمة المجدولة		القيمة المحسوبة	الاحتمال	القرار
LINF	ϕ_1 =1	%1	-3.61	-2.57	**0.11**	**نقبل H_0**
		%5	-2.94			
		%10	-2.60			

المصدر: من إعداد الباحثين باستعمال برامج eviews10 .

نلاحظ من خلال الجدول رقم (03) أن الاحتمالية 0.35 أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل الفرضية H_0 و**النموذج يحوي جذر الوحدة** بالإضافة إلى أن القيمة المحسوبة للاختبارADF أكبر من القيمة المجدولة، وعليه نقبل الفرضية H_0 التي تنص على وجود جذر الوحدة في السلسة. وعليه **فالسلسلة غير مستقرة ومن نوع DS** وللعمل على استقرارها نقوم بإجراء الفروقات الأولى.

وبعد إجراء الفروقات، أظهرت نتائج اختبار **ديكي فولر المطور** على السلسلة DLINF عدم وجود مركبة الاتجاه العام وعدم وجود الثابت**c**، في حين أن هذا الأخير لا يحتوي على الجذر الأحادي وعليه فهي مستقرة عند الفرق الأول I(1).

2.4.تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL ومدى استقراره:

إذن لتقدير العلاقة بين المتغيرات في المدى الطويل سوف نستخدم هذا النموذج**ARDL** والتي تمتاز بإمكانية تطبيق منهجية اختبار الحدود للتكامل المشترك بغض النظر عما إذا كانت المتغيرات

المستقلة متكاملة من الدرجة (0) أو الدرجة (1)، لكن وجدنا أعلاه أن كل المتغيرات متكاملة من الدرجة 01، وبالتالي يمكن تطبيق اختبار ARDL بكتابة النموذج على الصيغة أدناه:

$$\Delta LINF_t = \beta_0 + \sum_{i=1}^{p} \beta_1 \Delta LINF_{t-i} + \sum_{t=0}^{q} \beta_2 \Delta LDG_{t-i} + \sum_{t=0}^{m} \beta_3 \Delta LDE_{t-i} + \alpha_1 LINF_{t-1} + \alpha_2 LDG_{t-1} + \alpha_3 LDE_{t-1} + \varepsilon_t$$

Δ: يشير إلى الفروق من الدرجة الأولى؛

p,q,m: الحد الأعلى لفترات الإبطاء الزمني للمتغير التابع والمستقل للنموذج؛

$\beta_0, \beta_1, \beta_2$: معاملات العلاقة قصيرة الأجل (نموذج تصحيح الخطأ)؛

α_1, α_2: معاملات العلاقة طويلة الأجل.

ويعتمد إختبار ARDL على إحصائية فيشر، والقرار يكون على النحو التالي:

- قيمة فيشر> الحد العلوي للقيم الحرجة = نرفض فرضية العدم بعدم وجود علاقة تكامل مشترك أي **(وجود علاقة تكامل مشترك بين التضخم والإنفاق العام بشقيه)** ؛
- قيمة فيشر<الحد الأدنى للقيم الحرجة= نقبل فرضية العدم **(عدم وجود علاقة بينهما)**.

1.2.4.اختيار فترات الإبطاء المثلي للمتغيرات الداخلة في تقدير النموذج ARDL: اعتمادا على معيار(AIC) تم تحديد فترات التباطؤ وتبين أن النموذج (2.2.1) هو النموذج الأمثل:

الشكل (07): نتائج إختيار فترات الإبطاء المثلي حسب معيار(AIC)

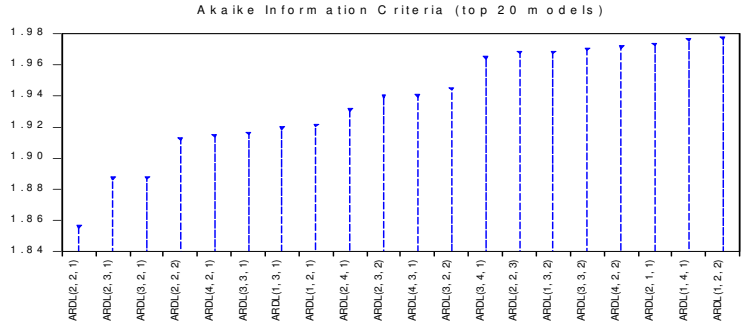

المصدر: من اعداد الباحثين باستعمال برنامج eviews10.

2.2.4.اختبار استقرار النموذج Stability test: لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لابد من استخدام أحد الاختبارات المناسبة، ويتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع، إذا وقع الشكل البياني للاختبار داخل الحدود الحرجة عند مستوي معنوية 5%وهذا يعني أن المعلمات مستقرة على طول فترة الدراسة، من خلال رسم الشكلين التاليين:

الشكل رقم (08):اختبار CUSUM SQ

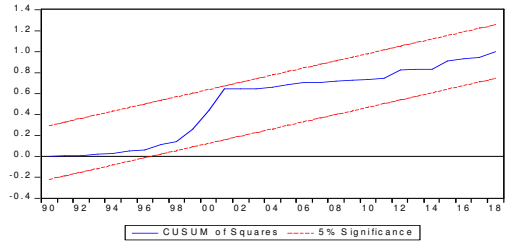

الشكل رقم (09): اختبار CUSUM

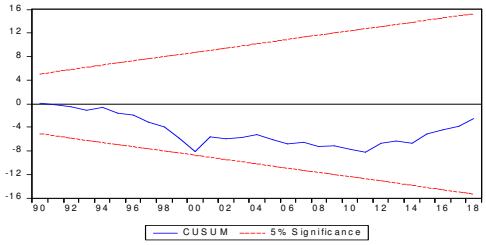

المصدر: من اعداد الباحثين باستعمال برنامج eviews10.

من خلال الرسم البياني أعلاه نلاحظ أن المجموع التراكمي للبواقي المعاودة cusum بالنسبة لهذا النموذج هو عبارة عن منحنى وسطي داخل حدود المنطقة الحرجة مشيرا إلى استقرار النموذج عند حدود 5%. كما أن المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة cusum of squares هو عبارة عن منحني وسطي يقع داخل حدود المنطقة الحرجة، وما يمكن استنتاجه من هذين الاختبارين أن هناك استقرارا وانسجاما في النموذج بين نتائج الأمد الطويل ونتائج الفترة قصيرة المدى.

3.4. اختبار جودة النموذج(اختبارات تحليل البواقي): قبل اعتماد النموذج ARDL(2.2.1) في تقدير الآثار قصيرة وطويلة الأجل ينبغي التأكد من جودة أداءه، وذلك باستخدام الاختبارات التالية:

1.3.4.اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي: يمكن معرفة خضوع النموذج للتوزيع الطبيعي من عدمه:

الشكل رقم (10):نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

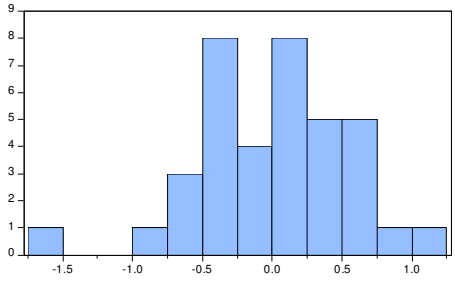

باستعمال برنامج eviews10

الباحثين

للتحقق من شرط التوزيع الطبيعي نستخدم Jarque-Bera، فوجدنا أن النتيجة كانت غير معنوية (α>0.05) وهو ما يدعم أن البواقي يخضعون للتوزيع الطبيعي، ومن خلال قيمة J-B=1.16 اقل من χ^2=5.7، تم التأكد أن النموذج **يخضع للتوزيع الطبيعي.**

2.3.4.اختبار LM(الارتباط الذاتي للأخطاء): أظهرت نتائج هذا الاختبار، أن الاحتمالية أكبر من5% وعليه نقبل فرضية المعدومة، التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

الجدول رقم (09): نتائج اختبارLM

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.070930	Prob. F(1,28)	0.7919
Obs*R-squared	0.093492	Prob. Chi-Square(1)	0.7598

المصدر: من إعداد الباحثين باستعمال برنامج eviews10

3.3.4.اختبار ثبات تباين البواقي: أظهرت نتائج اختبار ARCH أن الاحتمالية أكبر من 5% ومنه قبول فرضية العدم التي تنص على تجانس تباين حدود الأخطاء.

الجدول رقم (10): نتائج اختبار ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	1.108825	Prob. F(1,34)	0.2998
Obs*R-squared	1.136970	Prob. Chi-Square(1)	0.2863

المصدر: من إعداد الباحثين باستعمال برنامج eviews10

ومن خلال نتائج الاختبارات السابقة نستنتج أن **النموذج مقبول.**

4.4.تقدير الأثر في الأجل القصير والطويل باستعمال نموذج ARDL:بعد التأكد من جودة أداء النموذج الآن نقوم بتقدير النموذج وذلك وفق الخطوات التالية:

1.4.4.اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدودBOUNDS TEST

الجدول رقم (11): نتائج اختبار الحدود BOUNDS TEST

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	4.221159	10%	2.63	3.35
k	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5

المصدر:من إعداد الباحثين باستعمال برنامج eviews10

تشير نتائج الجدول أعلاه إلى أن F_C أكبر من القيم الحرجة للحد الأعلى عند 5% ومنه نرفض فرضية العدم أي **وجود علاقة توازنية بين التضخم ونفقات التسيير ونفقات التجهيز**

2.4.4.دراسة سببية Toda-Yamamotoما بين متغيرات الدراسة:

الجدول رقم (12): نتائج سببية Toda-Yamamotoما بين متغيرات الدراسة

Dependent variable: LINF			
Excluded	Chi-sq	df	Prob.
LDG	4.438098	5	0.4882
LDE	15.16548	5	0.0097
All	20.88052	10	0.0219
Dependent variable: LDG			
Excluded	Chi-sq	df	Prob.
LINF	1.299783	5	0.9350
LDE	3.895505	5	0.5644
All	5.979492	10	0.8170
Dependent variable: LDE			
Excluded	Chi-sq	df	Prob.
LINF	6.716305	5	0.2426
LDG	13.80050	5	0.0169
All	26.71650	10	0.0029

المصدر: من إعداد الباحثين باستعمال برنامج eviews10.

من خلال نتائج الجدول أعلاه نلاحظ أن **نفقات التجهيز** تسبب **التضخم** في الأجل الطويل في حين أن **نفقات التسيير** لا تؤثر مباشرة على **التضخم** بل لها تأثير عن طريق نفقات التجهيز.

3.4.4.تقدير النموذج(نموذج تصحيح الخطأ ECM): بعد التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، قمنا بتقدير النموذج–الآثار قصيرة وطويلة الأجل–فجاءت نتائجه على النحو التالي:

الجدول رقم(13): نتائج تقدير معلمات الأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(LINF)
Selected Model: ARDL(2, 2, 1)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 03/04/19 Time: 23:23
Sample: 1980 2018
Included observations: 37

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LINF(-1))	-0.229373	0.125781	-1.823593	0.0785
D(LDE)	-0.448031	0.413612	-1.083215	0.2876
D(LDE(-1))	0.858870	0.373871	2.297239	0.0290
D(LDG)	1.957164	0.666790	2.935203	0.0065
CointEq(-1)*	-0.375405	0.086972	-4.316401	0.0002

R-squared	0.514152	Mean dependent var	-0.032204
Adjusted R-squared	0.453421	S.D. dependent var	0.741716
S.E. of regression	0.548358	Akaike info criterion	1.761311
Sum squared resid	9.622280	Schwarz criterion	1.979002
Log likelihood	-27.58425	Hannan-Quinn criter.	1.838057
Durbin-Watson stat	1.881411		

الجدول رقم (14): نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.914763	1.048508	0.872443	0.3901
LINF(-1)*	-0.375405	0.128840	-2.913737	0.0068
LDEPA(-1)	-0.628331	0.321427	-1.954817	0.0603
LDEPI(-1)	0.611296	0.325448	1.878321	0.0704
D(LINF(-1))	-0.229373	0.146020	-1.570835	0.1271
D(LDEPA)	1.957164	0.781447	2.504537	0.0181
D(LDEPI)	-0.448031	0.471246	-0.950737	0.3496
D(LDEPI(-1))	0.858870	0.441335	1.946074	0.0614

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LDEPA	-1.673743	0.988625	-1.693002	0.1012
LDEPI	1.628365	1.033179	1.576073	0.1259
C	2.436740	2.403529	1.013818	0.3191

EC=LINF-(-1.6737*LDG+1.6284*LDE+2.4367)

5. تحليل النتائج: من خلال الجدولين أعلاه تم تقدير الآثار قصيرة وطويلة الأجل فتوصلنا إلى :

أ-**بالنسبة للأجل القصير**: أظهرت نتائج الجدول رقم (12)أعلاه:

✓ وجود علاقة عكسية ما بين نفقات التسيير، الفترة السابقة للتضخم والتضخم حيث انه إذا ارتفعت نفقات التسيير بـ: 1% ينخفض التضخم بـ: 0.44% بينما إذا زاد التضخم للفترة السابقة بـ:1 % ينخفض التضخم بـ: 0.22%.

✓ وجود علاقة طردية مابين نفقات التجهيز، نفقات التسيير للفترة السابقة والتضخم حيث إذا ارتفعت نفقات التجهيز بـ: 1% يرتفع التضخم بـ: 1.95% بينما إذا زادت نفقات التسيير للفترة السابقة بـ:1% يرتفع التضخم بـ: 0.85%.

✓ بلغت قيمة معامل نموذج تصحيح الخطأ (CointEq(-1)=-0.37)، سالب الإشارة ومعنوي إحصائيا عند مستوى المعنوية 5 %، وهذا ما يزيد من دقة العلاقة التوازنية في المدى الطويل، وأيضا تشير إلى أن 37% من جميع الانحرافات في السنة السابقة يتم تصحيحها في السنة الحالية.

ب- **أما بالنسبة للأجل الطويل**، أظهرت نتائج الجدول رقم(13) أعلاه :

✓ وجود علاقة عكسية ومعنوية عند مستوى 10% مابين نفقات التسيير والتضخم، حيث إذا ارتفعت نفقات التسيير بـ:1% ينخفض التضخم بـ:1.67%؛ وهذا ما يبين **خطأ الفرضية الأولى**.

✓ وجود علاقة طردية ما بين نفقات التجهيز والتضخم فإذا ارتفعت نفقات التجهيز بـ: 1% يرتفع التضخم بـ: 1.62%؛ وهذا ما يبين **خطأ الفرضية الثانية.**

6.الخاتمة: ختاماً، يمكن القول أن ظاهرة تزايد الإنفاق العام بدول العالم واستمراره أصبح سمة وصفة لصيقة بتطور الهيكل الاقتصادي وكذا التطورات الحاصلة حوله، كما هو الحال بالاقتصاد الجزائري الذي شهد تزايدا ملحوظا في حجم الإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري خصوصا بعد الألفية الجديدة، بسبب ارتفاع أسعار البترول وتحقيق الفوائض المالية، هذا ما مكن الجزائر من برمجت مشاريع في مخططات وبرامج تنموية، وفقا للسياسة الكينزية على أساس سياسات إنعاش الطلب الكلي، لكن القفزات النوعية في مجال تخصيص أغلفة مالية كبيرة وضخمة، أدى إلى عدم قدرة العرض الكلي على مواجهة الطلب الكلي المغذي لسياسة مالية توسعية خصوصا في قطاع البناء والأشغال العمومية، والتي ظهرت في شكل نزعة تضخمية محسوسة، وهذا ما تم تأكيد صحته بالتحليل الإحصائي والنتائج القياسية المتوصل إليها حول وجود علاقة طردية بين الإنفاق الاستثماري ومعدلات التضخم، بينما اتضح التأثير السلبي لنفقات التسيير على التضخم في الجزائر وهو ما لا يتوافق النظرية الاقتصادية، ويدل على وجود محددات أخرى تتحكم في تغيرات التضخم، كعيوب التنظيم والوظائف المهيمنة في معظم أسواق السلع الاستهلاكية بالجزائر.

6. قائمة المراجع:

- البطريق، يونس أحمد، وآخرون .(2002). المالية العامة –الضرائب والنفقات العامة–، مصر: الدار الجامعية.
- دراز، حامد عبد المجيد؛ أيوب، سميرة ابراهيم .(2002).مبادئ المالية العامة، الإسكندرية، مصر: الدار الجامعية.
- الزبيدي، حسين؛ بن سالم، جابر.(2011). التضخم والكساد، الأردن: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.
- طاقة، محمد؛ العزاوي، هدى.(2007). اقتصاديات المالية العامة، ط2، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
- عايب، وليد عبد الحميد.(2010). الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي–دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، لبنان: مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر.
- عريقات، حربي؛ موسى، محمد .(1997). مبادئ الاقتصاد الجزئي والكلي، الأردن، دار زهران للنشر والتوزيع.
- الموسوي، ضياء مجيد .(2005).اقتصاديات النقود والبنوك، الإسكندرية، مصر: مؤسسة شباب الجامعة.
- بوالكور، نور الدين.(2016). تحليل وقياس العلاقة بين الإنفاق الحكومي والتضخم في الجزائر على المدى الطويل خلال الفترة (1970–2015)، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، ورقلة، الجزائر، (العدد 2).
- طيبة، عبد العزيز(جوان 2014)، فعالية بنك الجزائر في تعقيم تراكم احتياطات الصرف الأجنبي خلال الفترة 2000–2011، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية قسم العلوم الإقتصادية والقانونية، العراق، (العدد 12).
- كاظم، عامر عمران .(2005). تحليل وقياس العلاقة بين الإنفاق العام والتضخم في العراق للمدة(1980–1996)، مجلة جامعة كربلاء، العراق،(المجلد 03، العدد11).
- تقرير بنك الجزائر حول وضعية الاقتصاد العالمي وتطور الاقتصاد الكلي في الجزائر (2015)
- بن سمينة، دلال.(2013/2012). تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية (دراسة حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة.
- بن يوسف، نوة.(2006 /2007)، دراسة اقتصادية قياسية لظاهرة التضخم في الجزائرخلال الفترة1990– 2005، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد تطبيقي،جامعة بسكرة، الجزائر.

- ضيف، أحمد.(2015/2014).أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر(1989-2012)،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية،جامعة الجزائر 03.
- عط الله،أمال.(2014 /2015). آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية لحالة الجزائر (1970-2012)،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد الكمي، جامعة تلمسان، الجزائر.
- كبداني، سيدي أحمد.(2013/2012). أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية:دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي،جامعة تلمسان.
- مقراني، حميد .(2015/2014). اثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة (1988-2012)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد الكمي، جامعة بومرداس، الجزائر.
- ناصور، عبد القادر.(2014/2013). إشكالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: محاولة تحليل، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد التنمية، جامعة تلمسان، الجزائر.

- Torka, Torbira Maria (2015),Public Expenditure Growth and Inflation in Nigeria: The Causality Approach, SSRG International Journal of Economics and Management Studies (SSRG-IJEMS) – volume2 issue2.
- Nwaoha , William Chimee(2008), An econometric analysis of the effect of puplic spending (recurrent & capital) on inflation in Nigeria, working paper, department of business studies, Abia state polytechnic, Nigeria.

7. الملاحق: ملحق رقم(01):

تطور معدلات التضخم والإنفاق العام بشقيه في الجزائر للفترة(1980-2018)

البيان / السنوات	نفقات التسيير مليون دج	نفقات التجهيز مليون دج	الإنفاق العام مليون دج	معدل التضخم %	البيان / السنوات	نفقات التسيير مليون دج	نفقات التجهيز مليون دج	الإنفاق العام مليون دج	معدل التضخم %
1980	26789	17227	44016	9,5	2000	856193	321929	1178122	0,33
1981	34205	23450	57655	14,65	2001	963633	357395	1321028	4,23
1982	37996	34449	72445	6,54	2002	1097716	452930	1550646	1,42
1983	44391	40434	84825	5,96	2003	1122761	516504	1639265	2,58
1984	50272	41326	91598	8,11	2004	1250894	638036	1888930	3,56
1985	54660	45181	99841	10,48	2005	1245132	806905	2052037	1,64
1986	61154	40663	101817	12,37	2006	1437870	1015144	2453014	2,53
1987	63761	40216	103977	7,44	2007	1674031	1434638	3108669	3,68
1988	76200	43500	119700	5,91	2008	2217775	1973278	4191053	4,86
1989	80200	44300	124500	9,3	2009	2300023	1946371	4246394	5,74
1990	88800	47700	136500	17,9	2010	2659078	1807862	4466940	3,91
1991	153800	58300	212100	25,9	2011	3797252	1934500	5731752	4,52
1992	276131	144000	420131	31,7	2012	4691340	2363010	7054350	8,89
1993	291417	185210	476627	20,5	2013	4156360	2479260	6635620	3,26
1994	330403	235926	566329	29	2014	4476700	2519000	6995700	2,92
1995	473694	285923	759617	29,8	2015	4591925	3154289	7746214	4,78
1996	550569	174013	724582	18,6	2016	4591400	2792200	7383600	6,4
1997	643555	201641	845196	5,7	2017	4591800	2291400	6883200	5,59
1998	663855	211884	875739	5	2018	4584500	4043500	8628000	4,45
1999	774695	186987	961682	2,6	/	/	/	/	/